حلقة نقاشية حول التجارب الوطنية للتعاون الاقتصادي العربي

تمهيد

- وضح البرنامج الأساس العلمي لمزايا التعاون الاقتصادي والاستفادة من وفورات السعة والاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي والاستفادة من المزايا النسبية، وتخفيض تكاليف الإنتاج والتوزيع وزيادة الدخل وارتفاع مستوى المعيشة، ثم توضيح المراحل التدريجية للتعاون الاقتصادي بدءًا من إنشاء المنطقة الحرة ثم الاتحاد الجمركي، ثم الاتحاد النقدي وأخيرا الاتحاد الاقتصادي.

- ثم تناول البرنامج تجارب التكتلات الاقتصادية العالمية مع التركيز على التجربة الناجحة للاتحاد الأوروبي بهدف استخلاص الدروس المستفادة، والتعرف على المراحل التي مر بها،
- وفي نفس الاتجاه تناول البرنامج تجارب التعاون الاقتصادي العربي مع التركيز على التجربة الناجحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دراسة معوقات التعاون العربي.
- ولإثراء الحلقة النقاشية حول التجارب الوطنية للتعاون الاقتصادي العربي، يقدم البرنامج مقترحات لتعزيز التعاون العربي من ناحية، واستعراض مقترحات بعض المفكرين العرب لتعزيز التعاون العربي من ناحية أخرى.

- وفي نفس الاتجاه يساهم المشاركون في البرنامج بتقديم خبرات عملية للتعاون بين الدول العربية، وانعكاسها على التجارة البينية العربية، وحرية انتقال عوامل الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال والتكنولوجيا الفنية والإدارية، والتعرف على الفرص المتاحة بين الدول العربية وتعظيم آثارها والتحديات والمعوقات التي تواجه التعاون العربي ومعالجتها .

مقترحات لتعزيز التعاون العربي

نعرض بإيجاز مقترحات بعض المفكرين العرب لتعزيز التعاون العربي

- **الاقتراح الأول قدمه الدكتور إسماعيل صبري عبدالله** في 19 يوليو 1977 دراسة بعنوان "نحو جماعة اقتصادية عربية".

وركزت هذه الدراسة على المحاور التالية:

المحور الأول: هو ربط التكامل العربي بالتنمية العربية القائمة على الاعتماد الجماعي على الذات.

المحور الثاني: هو اعتماد المنهج العلمي في العمل من خلال النهوض بقاعدة البيانات وأعمال المسح والحصر والدراسة والتحليل والتنبؤ والتشاور.

المحور الثالث: هو رفع مستوى اتخاذ القرار بتقنين اجتماع الملوك والرؤساء، وإناطة العمل بمجلس للتعاون والتنمية وأمانته العامة، تسانده محكمة عدل عربية وجمعية استشارية عربية.

ولعل أهم ما في هذا التصور، عدا التشكيل المؤسسي، هوٍ ضرورة الربط بين التكامل والتنمية بصورة عضوية. ويعني هذا رفضا للاقتصار على مدخل التكامل التجاري الذي ظل غير فعال حتى الآن.

- **الاقتراح الثاني قدمه الأستاذ برهان الدجاني** ورقة عن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وقد انطلقت الورقة من رصد نمو ما يسمى بالقطاع العربي المشترك، ثم بيان أن ما يعوق هذا العمل غياب تصور تكاملي يرفع منافعه من المستوى القطري المحدود الأثر إلى المستوى القومي. ويواجه هذا التصور صعوبات

- **أولها** سياسي يتمثل في حرص الدول العربية على سيادتها.
- **وثانيها** اقتصادي هو سياسات الحماية القطرية، التي بدأت تتراجع مع نشوء قطاعات تصديرية.

- **وثالثها** اجتماعي يظهر عندما تكون المصالح الأقوى هي التجارية والمالية لأنها أكثر ارتباطاً بالأسواق العالمية، ويزيد من تعقيد المشكلة تباين النظم الاجتماعية.
- **ورابعها** إداري تغذية التعقيدات البيروقراطية.
- **وخامسها** فكري يتمثل في ضرورة وضع نظام مقنع للمنافع العاجلة والآجلة، وإذا لم يمكن إيجاد التكافؤ دفعة واحدة فلا بد من التعويض عن التضحيات العاجلة والإقناع بجدية المنافع الآجلة.
- ونظراً لأن التمويل مطلب أساسي، فإن ارتباطه بالبعد الأمني يتطلب تعزيز إدراك هذا البعد، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز الحافز الربحي الذي غاب إلى حد كبير، مع مراعاة أن ظروف الوفرة عابرة، ولا بد من الإسراع بتحويل التمويل العربي من كونه مجرد أداة للأمن القومي إلى أن يتوجه أساسا للتنمية الشاملة والمتكاملة للوطن العربي.

أوضحت الورقة من خلال دراسات قطاعية أهمية التشابك الصناعي وتوطين التكنولوجيا . وترى الورقة أن يبدأ التنسيق الصناعي بالصناعات المستقبلية مع إرجاء تنسيق الصناعات القائمة إلى مرحلة لاحقة، تفادياً لما يثيره نشأتها في ظل حمايات جمركية عالية غطت عوامل عدم الكفاءة ولكنها كانت مستهدفة إيجاد فرص عمل، من حساسيات لدى الدول .

واقترحت الورقة أن يصاحب ذلك تحرير لجميع السلع الزراعية، ومنتجات الشركات المشتركة، وجميع السلع التي تنتجها شركات تلتزم بأن تتداول أسهمها في جميع الدول العربية، وجميع السلع التكنولوجية التي تشكل المهارة 60% من قيمتها أو أكثر، وجميع السلع التي تتفق أي صناعة عربية من خلال اتحادها العام على تحرير منتجاتها وهو ما يشرك الاتحادات في القرار .

وحبذت الورقة قيام الدول بوضع التشريعات الكفيلة بتحقيق انسياب رؤوس الأموال، كأداة لقيام اقتصاد تكاملي عريض القاعدة قادر على تأمين الحاجات الأساسية لجميع الشعوب والانطلاق بها إلى مختلف آفاق التكنولوجيات الحديثة. وكذلك وضع المبادئ والضوابط التي تسهل حركة انتقال العمال العرب وتأمين حقوقهم.

ولتحقيق ذلك لابد من إنشاء هيئة عليا للتنمية والتكامل الاقتصادي العربي، تقوم بوضع المشاريع واقتراح الاتفاقيات والإشراف على أعمال المنظمات والشركات، وتكليفها بمهام محددة، وتوزيع مشاريع العمل المشترك على الأقطار، وتنسيق الحركة في إطار استراتيجية العمل المشترك، ما بين المؤسسات القطاعية والمالية، وما بين الأقطار.

يساند ذلك صندوق للتنمية الاقتصادية العربية يخصص له 1% من عائدات تصدير النفط كرسم تصدير، وتديره الدول النفطية، ويجري التصرف فيه وفق توجيهات الهيئة العُليا من خلال المؤسسات والصناديق والشركات ، حتى يكون للقطاع المشترك مورد معلوم، يقيه ما يمكن أن يترتب على ربط الموارد بدول النفط التي تتعرض للتحول إلى حالة عجز.

- **الاقتراح الثالث قدمه الدكتور محمد لبيب شقير** عام 1986 بعنوان "الوحدة الاقتصادية العربية"، ويدعو إلى تحرك سياسي شعبي من خلال ما أطلق عليه اسم "الجبهة". والقاعدة الأساسية التي ينطلق منها تفكيره أن العمل الرسمي قد شابه تضارب شديد بين الأنظمة العربية، استفحل أمره بسبب غياب القوى الوحدوية التقدمية عن الساحة. وبالتالي فإنه يقترح أساليب عمل أهلية، تتضمن اتخاذ مواقف قومية تجاه القوى الاقتصادية الخارجية، وتتولى في الوقت نفسه إنشاء مؤسسات اقتصادية ذات تأثير في مسار العمل العربي المشترك. وتقوم فلسفة الجبهة على تحقيق الديمقراطية، والعدل الاجتماعي، وإنهاء الاستعمار في الوطن العربي، وتحقيق التنمية المستقلة القائمة على الاعتماد الجماعي العربي على الذات.

- والبعد الأخر الذي انطوت عليه مقترحاته هو مساندة العمل الرسمي بأخر شعبي، وقد تضمن ثلاث قنوات:
- **القناة الأولى** إقامة "بنوك وحدة" بمساهمات شعبية، تعمل كبنوك تنمية قومية على غرار البنوك الألمانية التي استلهم منها طلعت حرب فكرة بنك مصر.
- **القناة الثانية** إقامة مشروعات شعبية مشتركة في قطاع الثقافة من أجل تقوية الوعي الجماهيري.
- وفيما يتعلق بالتجمعات الإقليمية طالب بأن تضع استراتيجية وسياسات تكاملها في إطار استراتيجية عامة للتكامل الاقتصادي العربي. ويمكن القول أن هذه المقترحات تأتي في سياق استخدام أدوات اقتصادية من أجل تحقيق وحدة عربية تجعل من التكامل الاقتصادي جزءا من عملها.

- الاقتراح الرابع للدكتور يوسف صايغ حيث، أعاد التأكيد على العلاقةٍ الوثيقة بين التنمية القطرية وبين الاعتماد الجماعي على النفس، انطلاقا من أن الأقطار العربية تعجز بمفردها عن مقاومة التبعية، كما تعجز بمفردها عن الاعتماد على النفس، مهما أتيح لأي منها من معطيات وموارده. وهو يلقي مسئولية توضيح هذه الحقيقة على المثقفين العرب ، باعتبار أن الاعتماد على النفس له أساس سياسي بقدر ما له من أساس ودافع اقتصادي. ويدعو إلى آلية قوامها على المستوى القطري إشراك ثلاث قوى اجتماعية وهي كما يلي:

- **القوة الاجتماعية الأولى** القوة الاجتماعية هي القيادات في الجوانب الرئيسية للحياة، سواء في مواقع العمل التنفيذي أو النيابي أو في الأحزاب السياسية والحركات الشعبية، شريطة أن تكون متمتعة بإدراك لهموم المجتمع وقدرة على تطويره.
- **القوةِ الاجتماعِية الثانِية** هي ِالمفكرِين المناضلين الذين يمتلكون توجهاً قوميا تقدميا واضحا، مشيرا إلى أنه رغم كون هذه المجموعة تحظى بموقع مرموق في الوطن العربي، إلا أنها أصبحت مهددة بهبوط وزنها ومكانتها وفاعليتها بسبب الخلافات التي تؤدي إلى تشرذمها.
- **أما القوة الاجتماعية الثالثة** فتشمل غير أولئك من مواطني كل من الدول العربية المسيسين إلى درجة تجعلهم معنيين بشكل إيجابي بالتنمية المعتمدة على النفس، ضمن إيمان عام بتجدد المجتمع.

وهو يضع على قمة الهرم في الآلية على المستوى القومي رؤساء الأقطار العربية ومؤتمرات قمة تعنى بشؤون الاقتصاد، وتليهم المجالس الوزارية، ثم المنظمات المتخصصة، والاتحادات الرسمية وشبه الرسمية، وعدد كبير من المشروعات المشتركة.

ولتحقيق هدف الاعتماد الجماعي على النفس على المستويين القطري والقومي يسجل د. صايغ ستة شروط هي:

1. الواقعية في تعيين الأهداف
2. ضرورة التحرك التدريجي
3. مشاركة سياسية للشعوب
4. صياغة نسق سياسي /اقتصادي للمجتمع يكون قومياً وتقدمياً معاً، يتبنى فلسفة تقدميةٍ وتخضع حكوماته لموجبات العدالة وحكم القانون، يضم قطاعا عاما غير مسيطر يعمل وفق اعتبارات الكفاءة إلى جانب قطاع تعاوني وقطاع خاص قوي يخضع للاعتبارات الاجتماعية.

5. بذل جهد مصمم ونيّر ومتصل لتحقيق الدرجة القصوى من القدرة على استقلالية اتخاذ القرار الاقتصادي ووضعه في خدمة المصالح القطرية والقومية – لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق نمط لتوزيع الدخل أقل سوءا .
6. الاستعداد للنضال والتضحيات باعتبار أن الأهداف المنشودة ستواجه بمعوقات.

مقترحات أخرى لتعزيز التعاون العربي

- أن الالتزام بالمنهج التقليدي للسوق المشتركة يتطلب شروطاً لا تتوفر في الدول النامية عامة، والعربية منها خاصة. فالقواعد الإنتاجية الأساسية هي أساسا تصديرية للعالم الخارجي مما يجعل هذه الدول متنافسة، بينما إعادة تقسيم العمل في القواعد الموجهة للأسواق الداخلية تثير العديد من عوامل الحساسية. ومع ذلك فإن هناك اتجاها عاما في التجمعات المختلفة للبدء بتحرير التجارة، وهو ما يتطلب وضع هذا التحرير في منظور أقرب لواقع الدول النامية، منه إلى الالتزام بالمنهج التقليدي.

- يجري أحياناً خلط بين استخدام تطورِ التجارة البينية كمؤشر لفاعلية التكامل، وبين اعتبار هذا التطور هدفا بحد ذاته.
- والواقع العملي يشير إلى الانخفاض في التبادل التجاري يكون أساساً بسبب شدة الاندماج في الاقتصاد العالمي، مع تماثل هياكل إنتاجية هزيلة يغلب عليها عدم الكفاءة، بسبب شدة الاعتماد على الحماية الجمركية وفي مثل هذه الحالة يصبح من المهم إيلاء جهد لتطوير الاقتصادات المعنية من أجل أن تصبح أقدر على تحقيق التكامل، ويطلق على هذا "التنمية التكاملية" أي التنمية المستهدفة تمكين الدول من الاستفادة من جهود التكامل من خلال السوق، وتفادي وقع آثاره الانحسارية.

- إعطاء مهلة، تطول بالنسبة للدول الأقل نمواً، لتصحيح أوضاع هياكلها القائمة، وهو ما يعني إما النهوض بكفاءة قطاعات تعاني من انخفاض الكفاءة، بحيث تصبح قادرة على مواجهة المنافسة، على الأقل من جانب دول مقاربة في مستويات النمو، أو التخلص من أنشطة لا تبررها المزايا التنافسية، مع إحداث النقل اللازم للموارد الموظفة في هذه الأنشطة إلى أنشطة أخرى. ومن المناسب أن يوجد لهذا الغرض صناديق إقليمية على غرار ما فعلته الجماعة الأوروبية.
- يذكر في هذا الصدد أن كلا من الجات واتفاقيات الشراكة تسمح للدول العربية بمهلات زمنية لهذا الغرض.

- تأجيل انتقال الموارد وعناصر الإنتاج إلى مرحلة متأخرة من التكامل. ولا يعني هذا منع الانتقال، بل تنظيمه بما لا يخل بالمزايا النسبية للأقطار المعنية.
- لا يجب أن يوجه التكامل لمعالجة أوجه خلل هيكلي، بل هو يزيل العقبات أمام العوامل المخفضة للكفاءة. وأما تصحيح هياكل الموارد فيجب أن يندرج ضمن جهود التعاون اللازمة لتحقيق الإنماء التكاملي.

- أن تتعاون الدول العربية فيما بينها في مرحلة الإنماء التكاملي على النهوض بقدرات البحث والتطوير، في إطار تنمية بشرية متواصلة مشتركة، كأساس للاعتماد على الذات. يذكر في هذا الصدد أن الاتحاد الأوروبي بدأ يتجه هذه الوجهة مؤخرا، وتشير الدراسات أن المعرفة التكنولوجية تفسر 85% من النمو، بينما اقتصر نصيب رأس المال والعمل على الباقي.
- من الأهمية بمكان العمل على تعادل المنافع والأعباء، كذلك تحقيق التوازن بين المنافع بحيث لا تستأثر دولة أو دول معينة بالمنافع أكثر من الباقين

مقترحات لتعزيز تعاون دول الخليج العربي :

أولاً: بالنسبة لتعزيز التعاون لا بد أن نأخذ في الاعتبار في مراحل التكامل التي يمر بها التجمع الخليجي.

- ففي المرحلة الأولى لابد من معالجة أوضاع الأنشطة التي يمكن أن تتضرر في دولة أو أخرى من تغيير الظروف التي قامت فيها، بسبب تحرير الحركة داخل الإقليم وتجاه العالم الخارجي. وحتى تتم هذه المعالجة بأسلوب عقلاني لا بد وأن تستند إلى تصور طويل الأجل لإعادة تقسيم العمل بين دول الإقليم.

- وإعداداً للمرحلة التالية يقتضي الأمر مراجعة العوامل المؤدية إلى التباين في مستويات ومعدلات الأداء. ومن ثم تجري عمليات لتنسيق السياسات، أخذاً في الاعتبار التطوير الذي يجب حدوثه في السياسات بوجه عام وفي مواجهة المتغيرات المتوقعة. ويلاحظ في هذا الصدد أن مثل هذا التنسيق يتطلب موازنة دقيقة بين نوعين من الاعتبارات، الأول: له طبيعة تمليها الحاجة إلى التحكم في متغيرات تؤثر في اقتصاد كل دولة، والثاني: ذو طبيعة إقليمية يستهدف تفادي الاختلافات بين دول المجلس الراجعة إلى تباين في الظروف التاريخية.

- وفي هذا الصدد يجب أن يراعي أنه رغم التماثل الكبير بين دول المجلس، فإن كل دولة منها تكاد تشكل حالة خاصة بذاتها. فالسعودية بكبر حجمها واتساع رقعتها وإتباعها سياسة نفطية هي إلى حد كبير تختلف عن باقي المجموعة. وعُمان تقع في آخر القائمة بالنسبة لمستويات الدخل ودور القطاعات المختلفة، لاسيما الصناعة. والبحرين ترتفع فيها درجة الاعتماد على الخارج وهي أكثر دول المنطقة كثافة سكانية رغم صغر حجمها، والإمارات هي دولة اتحادية لها مشاكل تنسيق داخلية إلى جانب قضايا التنسيق الإقليمي، أما الكويت فقد استطاعت أن تحقق دخلاً صافيا مرتفعا من استثماراتها الخارجية ولديها قدرات تخطيطية متطورة. وأخيرا فإن قطر تشغل موضعا متوسطا في بعض النواحي.

- وحتى يكون للتعاون مغزاة يقتضي الأمر إعادة النظر في هيكل البنيات الأساسية ومدى انسجامها مع الحركة المتوقعة مستقبلاً عند تطوير القاعدة الإنتاجية. ونشير هنا، كمثال، إلى الجسر الذي ربط بين البحرين السعودية والبحرين وما ترتب عليه من آثار. وتتطلب معالجةٍ هذا الجانب اختيار مشروعات الربط الأمثل بين دول المنطقة. ونظرا لأنه من المتوقع أن تكون هناك حركة قوية للتجارة الخارجية (عدا النفط)، سواء فيما بين دول الإقليم أو خارجه فإن وسائل النقل، خاصة البحري تحتاج إلى نظرة شاملة تراعي تقسيم العمل المستقبلي.

- إن مستقبل النفط والطاقة سوف يشهد تغيرات كبيرة خلال العقدين القادمين. ومن الضروري معالجة قضية مستقبل الطاقة.
- ويعتبر مجلسِ التعاونِ هو مقدمة لتكامل عربي أشمل، لذلك يجب أن نعطيِ وزنا خاصا للعلاقات الخليجية/ العربية بما يجعل هذا القول واقعاً.

ثانياً: بالنسبة لتعزيز التعاون الإنمائي فإن ذلك يتطلب ما يلي:

- تقسيم العمل المستقبلي. ونظرا لطبيعة النظم الاقتصادية السائدة فإن هذا التقسيم يجب أن يتم في ضوء مؤشرات السوق.
- اختيار القطاعات والمشروعات في ضوء حساب وتصحيح الأسعار لعوامل الإنتاج وللموارد المتاحة وفقا لندرتها الفعلية، وفي ضوء ربط الأجور بالإنتاجية، وبما يضمن اتفاقها مع متطلبات الترشيد الاقتصادي.

- تنشيط دور القطاع الخاص واستقطاب ما لديه من مدخرات لذلك يجب أن تعطي المؤشرات الكافية لتوجيه ذلك القطاع، بحيث ينطلق في اختياراته من نظرة إقليمية وليس قطرية. ويعني هذا استخلاص ونشر بيانات عن توقعات الطلب وتغيراته والموارد المتاحة ومؤشرات الأسعار والأجور.
- التوسع في النشاط الصناعي ينتظر له دور مهم، لذلك فإن الأمر يقتضي استطلاع إمكانية إقامة صناعات أساسية وهندسية مع ما يلزمها من قاعدة بحثية وعلمية تساعد على تقليص الاعتماد المتزايد على العالم الصناعي، وتفتح مجالاً جديداً للتعامل مع العالم النامي بدءاً بالعالم العربي.
- وسيظل دور الأمن الغذائي لدول الخليج العربي والوطن العربي كله خطيراً لفترة طويلة. لذلك لا بد التصدي له من خلال تكامل عربي فعّال.

- **وتعتبر دول الخليج العربي نموذجاً بارزاً لقضية التنمية وجوهرها وهو تنمية الموارد وليس مجرد تخصيص الموارد**، كما أن الاستخدام الرشيد للإيرادات النفطية هو في تحويلها إلى ثروة متجددة، ولذلك يكون الواقع هو عملية تجديد ثروة المنطقة وما يتطلبه ذلك من تعاون بين دولها . ولما كان البشر هم المورد الأول فإن تقدير ما يستثمر فيهم وعائده يجب أن يجري بعناية، خاصة وأن جانبا من هذا الاستثمار يتم أساسا من خلال الخدمات التي تمول بإنفاق جاري.

ثالثاً: الربط بين التنمية والتكامل إن المطلوب في استراتيجية للتنمية التكاملية وما ينبثق عنها من خطط هو تتبع ديناميكية عمليتي التنمية والتكامل والربط بينهما . كذلك فإن الاستراتيجية لا تقف عند حد تعدد غايات أو أهداف (استراتيجية) تحقق على مدى بعيد، بل يجب إن تفصل المراحل التي تمر بها عمليتا التنمية والتكامل وتغذية كل منهما للأخرى تهيئة لمراحل تالية أعلى.

- وبدراسة المشروعات المشتركة كمثال نجد الآتي:
- أن النظرة القطرية تقوم على أساس تقييم القطر لاحتياجاته وإمكانياته في استضافة مشروعات مشتركة أو المساهمة فيها، ويجري إتباع سياسات تعزز ذلك. أما النظرة القومية فتنطلق مما يحتاجه العمل المشترك من مشروعات لتحقيق أهداف ذات طبيعة إقليمية، تحسب منها الفوائد التي يمكن أن يجنيها كل قطر ومقدارِ المساهمات المطلوبة منه ونوعه. ومن ثم يجري توزيع تلك المشروعات وفقا لتوازن المنافع والأعباء، وبما يتفق ومتطلبات تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة على مستوى الإقليم. ويلاحظ هنا أن الفكرة التي سادت في هذا المجال على المستوى العربي قصرت فكرة المشروعات المشتركة على مشروعات ذات تمويل مشترك، عملاً على تحريك الموارد المالية إلى مناطق تتوفر فيها موارد أخرى عينية.

- إن الجدوى الحقيقية لتلك المشروعات في إنشاء تشابك إنتاجي ينشط المبادلات بين أعضاء الإقليم ويحقق في نفس الوقت أهدافاً إقليمية، بعضها قد تمليه اعتبارات استراتيجية لها كلفة اقتصادية (كما هو الحال لبعض جوانب الأمن الغذائي) يجري الاتفاق على اعتماد مشروعات مشتركة فيه تستفيد من اتساع نطاق الموارد من القطر إلى الإقليم لتقليص الكلفة الاقتصادية مع المحافظة على الهدف الاستراتيجي الذي يتفق عليه.
- فإن إعادة تقسيم العمل بما يعزز الروابط التكاملية يعتبر أساساً حيوياً ويفيد في إعطاء درجة أكبر من الثقة للقيام بأنشطة جديدة تحسب اقتصادياتها على أساس الاستفادة مما توفره السوق المشتركة من وفورات وما تهيئه من مستلزمات وما تتيحه من أسواق.

- يلاحظ أن هناك نزعة لدى الاقتصادات التي سبقت في إنشاء بنية ارتكازية ملائمة وفي تحقيق وفورات خارجية عالية إلى استقطاب مزيد من الأنشطة على حسابٍ الاقتصادات الأخرى التي تخلفت عنها في ذلك، مما يزيد الأخيرة تخلفا .
- إن قضية حماية الصناعات الناشِئة تشغِل الأذهان دائماً، خاصة وإن التصنيع ينتظر له أن يلعب دورا حاسما في التنمية الخليجية. وقد كان هذا من بين الاعتبارات التي ثار حولها جدل طويل عند صياغة اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

- وحتى لا يعرقل هذا التخوف مسيرة التكامل، لابد من قواعد لمراعاة القضاء على التفاوت في الوفورات الخارجية (إضافة إلى تباين أنظمة الحوافز) بحيث تعطى الاقتصادات الأضعف فرصة في المراحل الأولى لتصحيح أوضاعها .
- وباعتبار إن المرحلة المقبلة سوف تشهد زخما في نشاط القطاع الخاص، فإنه من الضروري وضع برنامج لتنمية الأسواق المالية في الدول الخليجية والربط بين تلك الأسواق لتصبح سوقا كبيرا يعمل بكفاءة ولا يترتب استقطاب الموارد المالية للجهات التي تتمتع مؤقتا بمزايا تحققها الوفورات آنفة الذكر. ويرتبط بهذا ضرورة التنسيق النقدي لتأمين حرية انتقال رؤوس الأموال وما يترتب عليها من حركة معاكسة للعائدات المتحققة منها. ويأتي في المقدمة تنسيق أسعار الصرف وضمان استقرارها. ولهذا الأمر أهميته ليس فقط لضمان استقرار التدفقات بل وأيضا لإجراء حسابات تخطيطية سليمة لأجل طويل.